تحفة الفقهاء

لعلاء الدين السمرقندي (٥٣٩ هـ.)

وهي أصل « بدائع الصنائع » للكاساني - قال اللكنوي :
« ملك العلماء الكاساني ، صاحب البدائع شرح تحفة الفقهاء :
أخذ العلم عن علاء الدين محمد السمرقندي ، صاحب التحفة ».

حققه وعلّق عليه ونشره لأول مرة

الدكتور محمد زكي عبد البر
الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر
ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقًا)

الجزء الأول

راجع متنه وقدم له الأستاذ الجليل الشيخ علي الخفيف أستاذ الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووكيل تلك الكلية سابقًا

مكتبة دار التراث
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

جميع الحقوق محفوظة للمحقق الناشر

الدكتور محمد زكي عبد البر

الطبعة الثالثة

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

رقم الإيداع : ١٥٢١٣ / ٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا .

(النساء : ٢٩)

صدق الله العظيم

أى وارث السنة وموروثها : علماء الدين !

هذا كتابك « تحفة الفقهاء »[1] ينشره على الناس - بعد أكثر من ثمانية قرون - من لم يجمعه بك زمان ، ولا مكان، ولا دم ؛ وإنما جمعه بك الإسلام : عقيدة وشريعة . وبذا يخرج من الظلمة إلى النور فى مئات من النسخ صحيحة مطبوعة ميسرة ، بدلا من آحاد معيبة مخطوطة غير ميسرة : آية على أن العمل الصالح يمكث فى الأرض أبدا ، ويشع نوره مهما طال احتجابه أو احتجازه ، فأما الزبد فيذهب جفاء .

وإذا كنت قد سألت قارىء « تحفتك » أن يذكرك بصالح الدعاء فى الحياة وفى الممات - فإنى أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم ، فيرفعه إليه ، ويثيبنى عليه : غفراناً لزلاتى ، وتثبيتاً لإيمانى ، وقوة وتوفيقا فى خدمة شريعته .

وبعد - هل نلتقى يوم الدين ؟

سلام عليك فى عليين .

الدكتور محمد زكى عبد البر

---

(١) وفق الله فحققنا ونشرنا أيضًا لأول مرة كتابه العظيم « ميزان الأصول في نتائج العقول - المختصر » - مطابع الدوحة الحديثة بدولة قطر ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة افتتاحية

لا يمكن لشئ - أى شيء - أن يستقل بحاضره عن ماضيه ، فالماضى هو الذى يحوى سر النشوء والتطور ، وهو الذى يهدى إلى الخصائص والصفات ، وهو بهذا يكشف عن طريق المستقبل . فالماضى هو أساس الحاضر والمستقبل ، ولا يمكن لشيء أن يعيش منبت الصلة عن ماضيه . وهذا القول يصدق فى الجماد والحيوان والانسان ، ويصدق فى الأفراد والجماعات . ولقد كان لكل أمة من الأمم التى دخلت فى الإسلام من بعد ، ماضيها ، بما فيه من أسرار وصفات وخصائص وعلائق ، تختلف فى أمة عنها فى أخرى ، بل تختلف فى الأمة الواحدة من طائفة إلى أخرى . فلما جاء الإسلام جمع هذه الأمم ، التى دخلت فيه ، على أسس واحدة ، فوحد بينها ، فيما يجب ، وبالقدر الذى يجب ، التوحد فيه ، من عقيدة واحدة ، وغاية فى الحياة ومن الحياة واحدة ، فصهر هذه الأمم جميعاً في بوتقته ، وأخرج منها الأمة الإسلامية ، بعد أن وحد بين طوائف العرب وجعل منها الأمة العربية . ولكن هذه الأمم لم تنقطع صلاتها بتاريخها قبل الإسلام ، لأن ذلك غير ممكن ، ومن ثم كان لها تاريخ قبل الإسلام وتاريخ بعد الإسلام ، وكانت دولة الإسلام قوية ، فظلت الدولة الاسلامية متراصة متحدة متكاتفة ، لا تذكر تاريخها الأول إلا كطور من أطوار حياتها جاء الإسلام فطفر بها منه درجات إلى أعلى ، فهى لا تذكر ماضيها ذكر حنين عودة إليه

وإنما تذكره ذكر عبرة وتدبر . ولكن شاء قدر الله أن يأتى على الدولة الإسلامية ضعف المسلمين فى عقيدتهم وأخلاقهم ، فضعفت ، واختلط الأمر على بعض أبنائها - إما جهلا منهم وإما بتأثير الأجانب - فنسبوا هذا الضعف إلى الإسلام ، ومن ثم ارتفعت أصوات فى كل أمة بالعودة إلى أصل قومها قبل الإسلام ، من فرعونية أو آشورية أو غيرهما . وهى دعوات خطيرة تبغى تنحية الإسلام عن أن يكون أصلا فى حياتها ، إلى أن يكون عرضاً جانبياً لا يمسكها من الأساس ، وإنما يربط بينها ربطاً غير موجّه ، كرابطة اللون مثلا ، ومن ثم وجب على المخلصين محاربة هذه الدعوات ، ومن وراءها من مسلمين جهلاء ، وغير مسلمين يمكرون بالإسلام وبالمسلمين . فلكل أمة مسلمة أن تذكر تاريخها قبل الإسلام ، وأن تلتمس منه أسباب القوة ، ولكن عليها أن تكمل ذلك بذكر الإسلام وما أضاف من أمجاد إلى أمجادها ، وما دفع بها الى أمام ، وما وحد بينها وبين أخواتها ، وما وصلت بها هذه الوحدة من عظمة ، ثم تواصل السير مع أخواتها - أمة واحدة - إلى أمام مستمسكة بالإسلام ، بانية نهضتها عليه .

القرآن هو حبل الله المتين الذى جذب العرب المتفرقين فى البوادى ، المختلفين فى الطبع والعادة والدين واللهجة ، وسلكهم فى أمة واحدة ، وجمعهم على دين واحد ، وشريعة واحدة ، ولسان واحد ، وجمعهم على خلق واحد ، ونهج فى الحياة واحد ، فكون منهم دولة بعد أن أعطاهم عناصرها . وبالقرآن خرج العرب من بلادهم غازين : يفتحون فى الشرق وفى الغرب ، وتستسلم لهم قلاع الروم وحصون فارس . وبالقرآن دخل الناس فى دين الله ، ودولة الإسلام ، أفواجاً . . وعلى القرآن أقام العرب - والمسلمون - علومهم . فلما وهنت صلة العرب والمسلمين بالقرآن ، وهنت دولتهم ، وضعفت شوكتهم ، واستذلهم من لم يرحمهم . وكما صلح أولنا بصلح آخرنا . ولا ملجأ لنا - فى حياتنا السياسية ، الداخلية والخارجية ، وفى حياتنا الاجتماعية ، والتعليمية ،

والتشريعية – إلا القرآن . فالقرآن – وهذه نعمة كبرى اختص الله بها الأمة الإسلامية – قد نظم الدين والدنيا : فحدد الصلة بين المسلم وبين ربه ، ونظم العلاقة بين المرء وبين أسرته فى أحواله الشخصية . ورسم أسس معاملاته مع أفراد مجتمعه ودولته ، ووضع منهج السياسة ، فى السلم والحرب ، بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية . والقرآن ، لغة وعقيدة وشريعة ، هو وحده القادر على أن يجمع بين المسلمين فى مختلف أقطارهم . والقرآن ، عقيدة وشريعة ، هو وحده الذى يربط بين الدول الإسلامية : يشهد ذلك بالحس من زار البلاد العربية والإسلامية : فما يتلى القرآن إلا وتجتمع القلوب وتزول فوارق الجنس واللون والدم والمكان والمجتمع : فيلتفت الصينى إلى المراكشى وينادبه : أخى ! فأى قوة أخرى تصنع مثل هذا الصنيع ؟

فالقرآن إن أردنا الدين ، أو الدنيا ، أو أردناهما معاً هو ملجؤنا : منه نستمد أصول الأخلاق ، وأصول السياسة ، وأصول التشريع ، وأصول التربية والتعليم .

والقرآن لا يحول بيننا وبين الأخذ فى مضمار الحياة الحديثة ، فما وضع إلا أصولاً ، وما سن إلا قواعد .

ولسنا نقصد بقصرنا كلامنا على القرآن إنكار غيره من أصول ، ولكن لأنه الكتاب الأكبر الذى ترجع إليه هذه الأصول ، وعنه تتفرع ، وإليه ترد .

فإلى القرآن : إن أردنا ديننا ودنيانا : نتخذه شعاراً ومبدأ وموئلا وميزاناً : فنحتفظ بخصائصنا التى تميزنا عن غيرنا فلا نضاع ، ونمسك بالحبل الأوحد المتين الأبدى الذى يربطنا ، من الفؤاد ، بالدول العربية والإسلامية ، ثم لا يضيرنا فى علاقاتنا بالدول الأخرى .

• • •

وإذا كان البناء على الإسلام هو الأصل ، فإنه يجب أن نتجه إلى تراثه فنجمعه فى إخلاص وقوة ، وننشره على الناس فى أمانة ، وندعو الناس إليه

في إيمان ويقين أن العودة اليه ، والبناء عليه ، هو الهضبة المستقرة التى ارتفعت بنا عن أغوار الماضى ، ولن يعلو لنا بناء مستقر إلا عليها

ومنذ الماضي اهتم المسلمون، أفرادا وجماعات وحكومات، بذلك. وقد بذل الأفراد الذين اتجهوا إلى هذا وسعهم ، وكذا الجماعات الأهلية . ولم تنفرد أمة إسلامية بهذه العناية ، بل وجد التراث الإسلامى من يهتم به وينشره على الناس فى كل البلاد الإسلامية من الشرق إلى الغرب ، مما يدل على التجاوب فى هذه البلاد التى جمع بينها الإسلام ، ووحد بين أهلها فى منازعهم وأهوائهم .

وإنا لندعو أن تهتم الحكومات الإسلامية ، والجامعة العربية ، بنشر المخطوطات الإسلامية ، فما تغنى الجهود الفردية في هذا الصدد ، وننبه إلى وجوب أن يوكل هذا العمل إلى ذويه ، وأن يرسم للعمل منهاج معين قائم على أساس علمى ، حتى يؤتى المجهود ثمرته .

• • •

أما نحن فإن إيماننا بالفقه الإسلامى يزداد على الأيام قوة . وكل مانرجوه أن يأخذالله بيدنا إلى ما نبغى من خدمة شريعته ، وأن يقوى فينا هذا الإحساس ، وأن يؤتينا العزم والتوفيق والرشاد .

والكتاب الذى ننشره اليوم هو « تحفة الفقهاء » لعلاء الدين السمرقندى : عثرنا عليه أثناء الاطلاع على مخطوطات الفقه الإسلامى ، لتحضير رسالتنا للدكتوراه. وقد راعنا هذا الكتاب وعزمنا منذ يومئذ على القيام بنشره . وسنتكلم على الكتاب ومؤلفه ومنهجنا، فى المقدمة التالية للتقديم الذى تفضل به أستاذنا الجليل الشيخ على الخفيف . وإنا لنرجو أن يكون باكورة نتبعها بنشر مخطوطات أخرى .

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل .

القاهرة فى مايو سنة ١٩٥٥

الدكتور محمد زكى عبد البر

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

للأستاذ الجليل الشيخ على الخفيف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ووكيل تلك الكلية سابقاً (١)

من خير مايقدم المرء لأمته أن ينشر بعض ما طواه الزمن من تراث علمى كان فيما مضى ركناً من أركان نهضتها ومظهراً من مظاهر عزتها وحضارتها وثمرة يانعة من ثمار حياتها وثقافتها .

وخير مايحييه ويبعثه من ذلك ما كان متصلا بحياتها الاجتماعية وروابطها الاقتصادية والسياسية يقوم عليه أمنها وتطيب به حياتها وذلك هو الفقه .

ولقد كان الفقه الإسلامى من أهم الأسس والعوامل التى ساهمت فى بناء الأمة الإسلامية وتكوين حضارتها واتساع عمرانها وامتداد سلطانها وانضواء الشعوب المختلفة تحت لوائها ، لأنه فقه يقوم على العدالة ويشرع الحقوق ويصونها ويكفل الحرية ويلائم الفطر السليمة ويزيل الفوارق ويقضى على الطبقات ويساير التطور ويمسك بالأصول والقواعد العادلة ، لاتسيطر عليه شهوات الأفراد ولا أطماع الأحزاب والجماعات ولا يخضع لهوى الأمراء والرؤساء ، ذلك بأنه مستمد من شرع لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وإرشاد من رسول أمين لاينطق عن الهوى ولا يحيد عن الحق ، فجاء أول ماجاء ثابت القواعد راسخ الأساس سليم المبادىء صحيح النتائج متفقاً مع الأعراف

(١) رحمه الله رحمة واسعة ، وجعل القبر له روضة من رياض الجنة ، والفردوس مثواه . فما أعظم ما قدّم من علم ومثل .

الصحيحة والعادات الحسنة والأخلاق الكريمة، يهدف إلى الإصلاح لا الهدم، ويدعو إلى السمو وينأى بجانبه عن الركود والقعود.

ولقد كان هذا الفقه وليداً لقيام الدولة الإسلامية وظهور دينها، منه استمدت أصوله وأحكامه، وبقدر حاجتها تعددت فروعه وامتدت أغصانه، فكان في عهده الأول على قدر الحاجة إليه حلولا لما حدث من مسائل وما اشتجر من خلاف وما وجد من نزاع في تلك البيئة القصيرة المدى المحدودة الرقعة المتقاربة الأركان البدوية الحياة الخشنة العيش المتجانسة الميول والعادات، حتى إذا نعم عيشها ونما ثراؤها واتسعت أطرافها وامتدت حدودها فشملت أقطاراً وضمت أمماً ودولا تختلف في عاداتها وتقاليدها ومعيشتها وأناظيمها وأقاليمها وأجوائها، نما الفقه الإسلامي بنمائها واتسع باتساعها وامتدت فروعه بامتداد حدودها وآتى أكله وبدأت حلوله تقوم على أصول تدرس وترتد إلى قواعد تبحث ومبادىء تؤسس وعندئذ تم للفقه الإسلامي نموه واكتمل له ازدهاره فتنوعت بحوثه وتفرعت مسائله واتسعت جوانبه وامتدت حدوده وتعددت فروعه.

كان الفقه الإسلامي أول ما وجد عبارة عن طائفة من الأحكام والفتاوى التي صدرت من الرسول صلوات الله وسلامه عليه فيما عرض عليه من خلاف وما استفتي فيه من مسائل لا يتجاوزها إلى غيرها وكان فيها حاجات الناس يومئذ وكان وجوده بينهم كفيلا بتكميل أي نقص وسد أية حاجة، فإذا حدث ما لم يكن قد رفع إليه فزعوا إليه فقضى بينهم فأسلموا لقضائه ولم يكن لهم فيه خيرة ولا عنه محيد.

ثم انضم إلى هذه الطائفة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ما استنبطه أصحابه من أحكام وفتاوى لما استجد من الحوادث وما نزل بهم من وقائع مما لم يحدث ولم ينزل بهم في زمنه صلى الله عليه وسلم مسترشدين بأحكامه وفتاويه التي حفظوها عنه مستهدين بهديه حين كان يشرع لهم ويقضي بينهم ويجتهد لهم.

وكانت هذه الطائفة من الأحكام تمتاز عن الأولى بالكثرة وتعدد الآراء

ووجود الخلاف وكان أصحابها يعملون بها بظن أنها توافق حكم الله. وإن احتملت أن تكون على خلافه - وكان وجود الخلاف نتيجة لتعدد المفتين وعدم عصمتهم واتساع الدولة الإسلامية بدخول بلدان وأمم غير عربية فى الإسلام .

ثم انضم إلى هاتين الطائفتين بعد ذلك طائفة ثالثة من الأحكام والفتاوى صدرت عن تلاميذ الصحابة من التابعين وتابعيهم ممن درسوا على الصحابة وأخذوا الفقه عنهم أو عمن أخذ عنهم . ثم جاء بعد هؤلاء من الفقهاء والأئمة المجتهدين من فرغ لدراسة الفقه واستنباط قواعده ووضع أصوله ومبادئه، ورد الأحكام والفتاوى الموروثة إليها ، وتفريع المسائل المختلفة عليها ، ووضعت فيه المؤلفات ونظمت المناظرات حتى كان من كل ذلك نتاج طيب لا تفارقه جدته ولا تذبل نضرته ولا ينقطع مدده ، يتسع لحاجات كل أمة ويساير تطور كل زمن ولا يستعصى عن الاستجابة إلى المصالح ، وكان له فى الأمة الإسلامية آثاره المحمودة فى حياتها الاجتماعية ونهضتها الثقافية ووحدتها السياسية ومكانتها الخلقية - إلى أن كان من الحوادث والنوازل ماشغل الناس فصرفهم عنه وتركوا العمل به والبحث فيه وادعى العلم به بعد ذلك جهلة اتخذوه مرتزقاً ووسيلة إلى المال والتقرب من الأمراء والحكام واكتساب الجاه من ذلك التقرب ، فوصموه بما هو براء منه ولوثوه بآرائهم وأقوالهم وأفعالهم ، ونسبوا إليه النقص بسوء سياستهم ، فكان ذلك حجابا حجبه عن الناس حقباً طويلة ، وساعد على ذلك ظهور عصبية عمياء لآراء لا تقوم على حجة ، وأحكام لا تستند إلى دليل ولا تصلح للناس ، وكان من وراء ذلك خلافات أدت إلى فرقة فرقت بين الناس بقدر ماحدث بينهم من خلاف وما تعدد من مذاهب إلى أن استقر الأمر أخيراً لبعضها واندرس باقيها فلم يبق منها إلى اليوم من له مكانة وأتباع سوى مذهب أبى حنيفة ومذهب مالك بن أنس ومذهب الشافعى ومذهب أحمد ومذهب الزيدية ومذهب الإمامية الإثنى عشرية وقد يضاف إلى ذلك مذهب الإباضية أتباع عبد الله بن إباض الخارجى .

وهذه المذاهب هى مذاهب الجمهور الإسلامى فى جميع الأقطار ، وقف عند

اتباعها ونبذ ماعداها وجافى من عمل بغيرها على ما قد يكون له من قوة فى الدليل وما قد يكون فيه من صلاحية وملاءمة للزمن وترفيه على الناس ، وذلك منهم تعصباً بدون حجة وابتداعاً وتركاً للسنة إذ لم يكن معروفاً فى عهد السلف الصالح بل ولا فى عهد أصحاب هذه المذاهب نفسها. ذلك لأنهم لم يجتهدوا ولم يستنبطوا ليحملوا الناس على اتباعهم وتقليدهم بل كان للناس يومئذ الخيرة فى استفتاء من يشاءون ممن تطمئن إليه أنفسهم وإلى العمل بفتياهم ضمائرهم حين لا يستطيعون أن يصلوا إلى حكم الله باجتهادهم ونظرهم .

كان كل ذلك سبباً في دفن هذا التراث المجيد وتراكم الأتربة عليه مع طول الزمن حتى خفى على كثير من الناس وبعد على المشترعين منهم إلى هذا الوقت إذ ظهرت النهضة العلمية الفقهية الإسلامية فى البلاد الشرقية وبخاصة مصر نتيجة لنمو الوعى القومى فيها وبعث الحركة العلمية الثقافية والتفات إلى الماضى المجيد والرغبة فى ترسمه مع شيوع الفكرة الاستقلالية والشعور بالحاجة إلى التكتل الإسلامى دفعاً لتسلط الأجنبى وضيمه واضطهاده واستغلاله وظهور الرغبة فى توجيه البلاد الإسلامية إلى تهيئة أسباب الوحدة بينها فى الثقافة والتشريع والاقتصاد والسياسة العامة وليس أصلح لتوحيد القانون فيها من الالتجاء إلى الفقه الاسلامى واتخاذه أساساً لقوانينها ، منه استمدادها وعليه يكون قيامها .

عن كل هذا نظر الناس إلى ماضيهم فرأوا سنا الفقه الإسلامى ونوره يشع من تحت ما تراكم فوقه من أنقاض فأخذ الفقهاء فى بعثه وتوطىء أكنافه وتعبيد سبله واظهاره للناس بثوب بهى قشيب حتى يكون لهم منه فى حاضرهم مستمد لتشريعهم ومعين لقوانينهم بدلاً من الالتجاء إلى تشريع أجنبى عنهم لم يوضع لهم ولا يتلاءم مع ماضيهم وحاضرهم ولا يتفق مع أخلاقهم وعاداتهم ولا يتمشى مع معتقداتهم وتقاليدهم .

ولقد بدأت هذه الحركة المباركة بوضع قوانين مصرية في بعض مسائل الأسرة ومشاكلها لم يتقيد فيها واضعها بمذهب أبى حنيفة الذى كان عليه العمل فى مصر

فوضع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ فى أحكام نفقة الزوجية والعدة والتطليق للعجز عن النفقة والتفريق بعيب فى الزوج وأحكام المفقود والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى أحكام الطلاق والتطليق للضرر ولغيبة الزوج وحبسه وبعض أحكام النسب والعدة والمهر وسن الحضانة وبعض أحكام المفقود ووضع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فى بعض مسائل الأوقاف مما جأر فيه الناس بالشكوى وطلبوا الخلاص منه ووضع القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فى أحكام الوصية ووضع القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى أحكام الميراث، وألفت لجان لوضع قانون عام فى مسائل الأحوال الشخصية وهى مرحلة جديدة خطتها مصر وانتقلت منها إلى بعض البلاد الشرقية كسوريا فوضع فيها قانون فى الأحوال الشخصية «الزواج والطلاق والعدد والنفقات والنسب والحضانة والرضاع والأهلية والنيابة المالية والوصية والميراث» وتونس فوضع فيها قانون لمسائل الأحوال الشخصية. وإنها لمرحلة تؤذن بعهد جديد فى البلاد الشرقية: عهد توحيد التشريع فيها وسن القوانين لها على أسس من الشريعة الإسلاميه شريعة الأسلاف والأوطان ومصدر كثير من العادات والتقاليد والأخلاق — عند ذلك يعود لهم مجدهم وتقوى وحدتهم وتشتد إصرتهم وتجتمع كلمتهم فترجع إليهم قوتهم ويعود لهم سلطانهم ويتم لهم استقلالهم فى شتى نواحى جهودهم ومضطربهم فى هذه الحياة حياة الجد والكفاح والمثابرة والقوة والسلطان والغلب.

وإن فى قيام الدكتور محمد زكى عبد البر بإخراج هذا الكتاب — كتاب تحفة الفقهاء لعلاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى من فقهاء القرن السادس الهجرى ونشره فى الناس — سليما، محققاً، مضبوطاً — لمساهمة منه محمودة فى بناء هذه النهضة الفقهية المباركة المرتقبة الثمرة نهضة إحلال التشريع الإسلامى على وضعه الصحيح فى البلاد الشرقية محل التشريع الوضعى الغربى وبخاصة إذا لوحظ أن ذلك قد جاء فى عهد عُهد فيه بالقضاء فى مسائل الأحوال الشخصية على وفق الشريعة الإسلامية إلى رجال القانون الوضعى — قضاة المحاكم المصرية — فكانوا بسبب ذلك فى حاجة إلى الرجوع والنظر فى كتب الشريعة والاتصال بالفقه الإسلامى والتزود منه

والتعرف بأصوله وحكمه وأغراضه ـ وكل هذا يحتاج إلى كتب فى الفقه جامعه ميسرة لايمل طولها ولا يفوت الغرض بسبب إيجازها. ولذا كان الدكتور محمد زكى عبد البر موفقاً حين اختار هذا الكتاب وحين اتجهت نفسه فى هذا الوقت إلى نشره فالكتاب من ناحية موضوعه مجموعة قيمة من أحكام مذهب أبى حنيفة فى كل أبواب الفقه مقارنة فى كثير من مسائله بمذهب الشافعى فيها أحياناً وبمذهب مالك أحياناً أخرى على وضع تجنب فيه مؤلفه الطول الممل والاختصار المخل .

وهو من ناحية ترتيبه وعرضه للمسائل وتفريعها وردها إلى أصولها أقرب مايكون إلى ما انتهى اليه التأليف فى العصر الحاضر من استعراض لمسائل الأبواب جملة وترتيبها ترتيباً منطقياً تقودك فيه كل مسألة إلى المسألة التى تليها بحيث تجدها متصلة بها وبما قبلها كاتصال الحلقة فى السلسلة فلا تكاد تشعر فى الباب بانتقال مفاجىء من موضوع إلى آخر لايتصل به بل تحس كأنك لاتزال فى موضوعك الذى بدأته وذلك مايعين على جمع الفكر واتصال النظر وفهم الموضوع واستيعابه من جميع أطرافه .

وهو من ناحية أخرى سهل الأسلوب بين العبارة لاتشعر فيه بتعقيد ولا بخفاء بل يلازمك ماقرأت فيه ظهور المعنى وجلاء المراد ووضوح الغرض .

لهذا كان اختيار الدكتور محمد زكى عبد البر اختياراً موفقاً اذ أنه بهذا الاختيار أتاح لمن لم يتعود القراءة فى الكتب الفقهية ولم يمرن على أسلوبها الاصطلاحى أن يأخذ منه الفقه الإسلامى وأن يتفهم مسائله كما أتاح للمعاهد العلمية الإسلامية فرصة اختيار كتاب قيم لدراسة فقه أبى حنيفة باستيعاب غير ممل وأن تجد فيه طلبتها من ناحية الترتيب وسهولة العبارة .وحسن العرض مما يوفر الزمن لطالب البحث ويجنبه أن يضيعه فى فهم الأساليب وحل رموزها وتفهم عبارتها والكشف عما يراد منها .

وإنى لأرجو إذا تم طبعه أن ييسر للناس البحث فيه بوضع فهارس له تفصيلية

على النمط العصري المعروف فى كتب الفقه الوضعى . إنه بذلك يستحق شكراً فوق شكر وثناء بعد ثناء ويخدم الفقه الإسلامى خدمة لا تقل عن خدمته فى نشر هذا الكتاب .

هذا وإذا كان الدكتور محمد زكى عبد البر قد قام بهذا العمل الجليل فى محيط الفقه الإسلامى فاستحق عليه الشكر ، فإنه إلى ذلك قد ضرب لزملائه وأقرانه من رجال القانون خير مثل وسن لهم أحسن سنة فى الإقبال على البحث فى الفقه الاسلامى ونشر كتبه القيمة المفيدة التى أتى عليها الزمن فخبأ نورها وزال من بين الكتب المعروفة اسمها ـ ففى ذلك إنماء لثقافتهم التشريعية واعلاء لمنزلتهم القانونية وإظهار لكنوز أسلافهم التشريعية ـ وفق الله رجال القانون إلى إحياء الفقه الإسلامى ونشره وإلى خدمته وبعثه .

القاهرة فى يناير ١٩٥٦

على الخفيف

مقدمة

نقدم لهذا الكتاب بكلمات ثلاث :
الأولى : عن صاحب الكتاب .
والثانية : عن الكتاب نفسه .
والثالثة : عن نسخ الكتاب ، ومنهجنا فى النشر .

أولا ـ المؤلف

صاحب هذا الكتاب هو علاء الدين محمد بن أحمد بن أبى أحمد السمرقندى. ومن سوء الحظ أن هذا الرجل العظيم ، رغم الاعتراف بجلالته وعلمه ، لم يحظ بالدراسة الكافية ، ولم يخلف لنا كتاب التراجم ما يغنى فى معرفة أحواله . وقد بذلنا جهداً فى سبيل الحصول على المعلومات التالية ، راجين أن يسعدنا الحظ فنحصل على مايكمل الصورة ، فنبينها واضحة فى طبعة أخرى . وسنكون شاكرين لمن يمدنا من الباحثين بشىء مفيد فى هذا الصدد .

أما أصحاب التراجم فما ذكروه قد لخصه صاحب الفوائد البهية فقال [1] :
« محمد بن أحمد بن أبى أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء أستاذ صاحب البدائع : شيخ كبير فاضل جليل القدر ، تفقه على أبى المعين ميمون المكحولى ، وعلى صدر الإسلام أبى اليسر البزدوى ، وكانت ابنته فاطمة الفقيهة العلامة زوجة علاء الدين أبى بكر صاحب البدائع ، وكانت

(١) ص ١٥٨ .

تفقهت على أبيها ، وحفظت تحفته ، وكان زوجها يخطىء فترده الى الصواب ، وكانت الفتوى تأتى فتخرج وعليها خطها وخط أبيها ، فلما تزوجت بصاحب البدائع كانت تخرج وعليها خطها وخط أبيها وخط زوجها». وقال صاحب طبقات الحنفية [1] فى ترجمة علاء الدين الكاسانى إنه (أى الكاسانى) « تفقه على محمد بن احمد السمرقندى المنعوت علاء الدين ، وقرأ عليه معظم تصانيفه ، مثل التحفة فى الفقه وغيرها من كتب الأصول ، وزوجه شيخه ابنته فاطمة الفقيهة العالمة ، وكانت حفظت التحفة تصنيف والدها ، وطلبها جماعة من ملوك بلاد الروم فامتنع والدها ، ولزم الكاسانى والدها ، واشتغل عليه ، وبرع فى علمى الأصول والفروع وصنف **البدائع** ، **وهو شرح التحفة** ، وعرضه على شيخه فازداد به فرحاً ، وزوجه ابنته ، وجعل مهرها منه ذلك ، فقال الفقهاء فى عصره : شرح تحفته وزوجه ابنته » .

هذا ما نجده فى كتب التراجم عنه . أما بلده ، وكنيته ، وتاريخ مولده ، وتاريخ وفاته ، وأحداث حياته ، فلم نجد من ذلك إلا متفرقات نجمعها فيما يلى :

اسمه وكنيته : : ذكر فى الفوائد البهية أنه « محمد بن أبى أحمد أبو بكر علاء الدين السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » . وذكر فى كشف الظنون عند الكلام على «التحفة» أنه الإمام الزاهد «علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى» وعند الكلام على «مختلف الرواية» أنه الإمام « علاء الدين محمد بن عبد الحميد المعروف بالعلاء» . وذكره « رفيع الدين الشروانى » فى « طبقات أصحاب الإمام الأعظم أبى حنيفة » فقال : « ركن الأئمة عبد الكريم السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » . وذكره صاحب طبقات الحنفية [2] عند ترجمة علاء الدين الكاسانى بأنه « محمد ابن أحمد السمرقندى المنعوت علاء الدين » وذكره السيد محمد راغب الطباخ فى كتابه « اعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء [3] » باسم : « محمد بن أحمد بن أبى أحمد

---

(١) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية ، ولم يعرف مؤلفه .

(٢) المخطوط ١٧٩ مجاميع بدار الكتب المصرية ، ولم يعلم مؤلفه .

(٣) الطبعة الأولى ، سنة ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥ م . - جـ ٤ ص ٢٦٥ .

والمصرية ليوسف الياس سركيس [1] : « أبو بكر علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى ٥٤٠ » وذكره صاحب الجواهر فقال: « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء » كما ذكر فى موضع آخر ما يأتى [2]: « محمد بن أحمد بن أبي حامد السمرقندى أبو أحمد — قال السمعانى: نزيل بخارى، إمام فاضل فى الفتوى والمناظرة والأصول والكلام. كتب إلى الإجازة ومات ببخارى غرة جمادى الأولى سنة ٥٣٩ » .

ويظهر لنا أن ماذكره صاحب الجواهر فى الموضع الأخير بقوله « محمد بن أحمد بن أبى حامد السمرقندى أبو أحمد » خطأ نشأ عن اختصاره فقد ورد فى كتاب « الطبقات السنية فى تراجم الحنفية » لتقي الدين عبد القادر التميمى الغزى الحنفى [3] مايأتى : « محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندى صاحب تحفة الفقهاء : تفقهت عليه ابنته فاطمة العالمة الصالحة وكانت تحفظ التحفة وستأتى إن شاء الله تعالى . وتفقه عليه أيضاً زوجها أبو بكر الكاسانى صاحب كتاب البدائع . وسيأتى له زيادة فى ترجمة تلميذه أبي بكر حامد السمرقندى أبو أحمد — قال السمعانى: نزيل بخارى ، إمام فاضل فى الفتوى والمناظرة والأصول والكلام ، كتب إلى بالإجازة ومات رحمه الله فى بخارى سنة ٥٣٩ » فاختصار القرشى فى الجواهر جاء مخلا إذ ماقاله السمعانى راجع إلى المترجم وهو محمد بن احمد بن ابي احمد أبو منصور السمرقندى وليس إلى تلميذه أبي بكر حامد السمرقندى أبو أحمد .

فصاحب التحفة هو « محمد بن أحمد بن أبي أحمد » وهو ماذكره الكاسانى فى البدائع [4] وما جاء فى مقدمة التحفة على ماسيأتى .

(١) طبعة ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م، ص ١٠٤٦.
(٢) حـ ٢ ص ٢٨.
(٣) المخطوط ٥٥ حليم بدار الكتب المصرية - حـ ٢ : ٢/٣٨٧.
(٤) حـ ١، ص ٢.

الأول . كما أن البعض سماه عبد الكريم

بلده [1] : هو من سمرقند كما تدل نسبته إليها . وسمرقند مدينة مشهورة فيما وراء النهر (نهر سيحون) وهى قصبة « الصفد » وقد أطنب ياقوت فى معجم البلدان فى مدح سمرقند حتى قيل إنه ليس على وجه الأرض مدينة أطيب ولا أنزه ولا أحسن من سمرقند . وقد يسمى إقليم الصفد إقليم سمرقند . فتكون سمرقند مدينة وإقليما . ولعل نسبته إلى سمرقند الإقليم لا إلى سمرقند المدينة إذ جاء فى أنساب السمعانى أنه أقام ببخارى ومات بها . وبخارى مدينة فى الصفد أو فى إقليم سمرقند ، وبين بخارى ومدينة سمرقند بحساب القدماء سبعة أيام وسبعة وثلاثون فرسخا [2] .

وليس عندنا تاريخ مفصل عن سمرقند [3] ، ولكن الثابت أنها كانت تحتل موقعاً ممتازاً بين الشرق والغرب ، أيام الحضارة القديمة ، وقد تقلبت عليها مدنيات مختلفة ، من صينية وفارسية وتركية وإسلامية . وكان لابد أن يكون لهـذا الموقع الممتاز وللمدنيات التى وفدت على الإقليم أثره فى أبنائه ، وقد كان . فمن ذلك الإقليم خرج — على سبيل المثال — البخارى صاحب الجامع الصحيح ، وأبو منصور الماتريدى مصحح عقائد أهل السنة وهو منسوب إلى ماتريد ، وهو حى فى سمرقند ، وآل برهان (ومنهم صاحب المحيط البرهانى) وغيرهم . فمن بلاد هذا الإقليم ، كبخارى ومرو وسمرقند ، خرج كثير من العلماء الذين أبدعو وخلدوا بما تركوا من تراث إسلامى نفيس [4] .

---

(١) راجع : معجم البلدان لياقوت . ودائرة المعارف الإسلامية .

(٢) في المنجد : الفرسخ ثلاثة أميال هاشمية . وقيل اثنا عشر ألف ذراع . وهى تقريباً ثمانية كيلو مترات .

(٣) ذكر فى الجواهر المضيئة (٢ : ٨٧) أن لأبى حفص عمر بن محمد النسفى (٥٣٧ هـ .) كتابا اسمه « القند فى تاريخ سمرقند » . ولم نعثر عليه .

(٤) في الفوائد البهية (ص ٢١١) أن أبا نصر الدبوسى منسوب إلى دبوسية وهى قرية بسمرقند .

وممن نسب إلى سمرقند :

١ – اسحاق بن محمد بن اسماعيل أبو القاسم الحكيم السمرقندى : أخذ الفقه والكلام عن أبى منصور محمد الماتريدى، ولقب بالحكيم لكثرة حكمته وموعظته. وصحب أبا بكر الوراق ومشايخ بلخ فى زمانه، وأخذ عنهم التصوف. وقد تولى قضاء سمرقند أياماً طويلة. وتوفى سنة ٣٤٢هـ[١].

٢ – الحسن بن داود بن رضوان أبوعلى السمرقندى : درس بنيسابور على أبى سهل الزجاج. وأخذ عنه عن أبى الحسن الكرخى. وكان أحد الفقهاء المتقدمين فى النظر والجدل. وقد مات سنة ٣٩٥ هـ.[٢]

٣ – محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمود السمرقندى السنجارى: كان شيخاً كبيراً وعالماً متبحراً. ولد بسمرقند سنة ٦٧٥ هـ وبعدما بلغ رتبة الكمال ساح فى البلاد ثم أقام بماردين ودرس وصنف وأفتى إلى أن مات بها فى رمضان سنة ٧٢١ هـ. وله كتاب «عمدة الطالب لمعرفة المذاهب» جمع فيه المذاهب الأربعة ومذاهب داود والشيعة[٣]

٤ – محمد بن نصر بن منصور بن على بن محمد بن محمد بن الفضل أبو المعالى العامرى الخطيب بسمرقند، تفقه على الشيخين صدر الإسلام محمد بن محمد وفخر الإسلام على بن محمد البزدويين. وكان إماماً. وقد ولد سنة ٤٠٥ هـ. ومات بسمرقند سنة ٥٥٥ هـ.[٤].

٥ – محمد بن اليمان السمرقندى: إمام كبير. عدوه من طبقة أبى منصور الماتريدى. له كتاب «معالم الدين والرد على الكرامية» وغير ذلك. مات سنة ٢٦٨ هـ.[٥].

---

(١) الفوائد البهية للكنوى، ص ٤٤.
(٢) الفوائد البهية للكنوى، ص ٦٠.
(٣) الفوائد البهية للكنوى، ص ١٧٥.
(٤) الفوائد البهية للكنوى، ص ٢٠٢.
(٥) الفوائد البهية للكنوى، ص ٢٠٢.